المـالـكـي وصـلاحـيـاتـه ومـا بـيـنـهـمـا

كنت دائما أعترف بعجزي عن معرفة آلية صنع القرار في مجلس الوزراء العراقي. فالدستور العراقي تحدث في المادة 80 عن صلاحيات مجلس الوزراء حصرا، ولم ترد في الدستور العراقي أية إشارة إلى صلاحيات حصرية لرئيس مجلس الوزراء، ويجادل البعض بأن ما جاء في المادة 78 التي نصت على أن "رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بإدارة مجلس الوزراء، ويترأس اجتماعاته ..." يعطي صلاحيات لرئيس مجلس الوزراء، ولكن القراءة الدقيقة للمادة، ولمواد أخرى في الدستور العراقي تكشف عن تهافت هذا التأويل.

يحيى الكبيسي

فالجملة الأولى من المادة توصيفية لطبيعة وظيفة رئيس مجلس الوزراء ولا تتضمن أية صلاحيات، أما عبارة أنه "القائد العام للقوات المسلحة" فهي عبارة وإن جاءت مطلقة، إلا أن ثمة مواد أخرى في الدستور العراقي تقيد هذا الإطلاق. فالمادة ١١٠/ ثانيا من الدستور تعطي للسلطات الاتحادية مجتمعة وليس لمجلس الوزراء أو لرئيس مجلس الوزراء الصلاحية الحصرية في ما يتعلق بـ "وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها، لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق، والدفاع عنه". وقد عرف الدستور السلطات الاتحادية في المادة ٤٧ بالقول "تتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات".

وعدم قدرتي على فهم آليات صنع القرار في مجلس الوزراء مرجعه إلى أن مجلس الوزراء العراقي كان، وما يزال يجتمع، ويتخذ قرارات، من دون وجود أي نظام داخلي يحدد آلية اتخاذها! فعلى الرغم من أن المادة ٨٥ من الدستور نصت صراحة على وجوب أن "يضع مجلس الوزراء نظاما داخليا، لتنظيم سير العمل فيه"، إلا أن المجلس الموقر، وعلى مدى السنوات الستة ٢٠٠٦ـ ٢٠١٢ من عمله بعد إقرار الدستور، ظل عاجزا، أو لأقل بصراحة أكبر، رافضا لوضع هكذا نظام! على الرغم من أن هذا الموضوع كان أحد بنود اتفاقية أربيل التي أنتجت مجلس الوزراء الحالي. وقد كنا في الأسبوع الماضي أمام حالة تؤكد لنا بما لا يقبل الشك أن ثمة "ثقبا أسود" يجعل من أية محاولة منهجية لمعرفة آلية صنع القرار في العراق متاهة حقيقية، أو لأقل عبثا حقيقيا.

ففي مساء يوم الجمعة ٢٠ تموز ٢٠١٢ صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية لقناة العراقية "الحكومية": "نحن آسفون لعدم تمكننا من استقبال اللاجئين السوريين، ولكننا لسنا مثل تركيا أو الأردن حيث يمكن تقديم الخدمات الإنسانية عند المعابر الحدودية. كان أملنا أن نتمكن من مساعدة أشقائنا السوريين." وسوغ هذا الأمر بالقول "إن حدودنا تقع في منطقة صحراوية، ولن نتمكن من مد يد العون للاجئين بسبب هشاشة الوضع الأمني." ثم كنا في اليوم التالي أمام تصريح آخر للناطق الرسمي نفسه يعزو فيه رفض العراق استقبال اللاجئين السوريين إلى "عدم امتلاك العراق خدمات لوجستية على الحدود بين البلدين".(السومرية نيوز، السبت٢١ تموز ٢٠١٢)

ثم قال المستشار الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء بعد ثلاثة أيام من ذلك، أي يوم الإثنين تموز ٢٠١٢ في تصريح نشر على موقع رئيس مجلس الوزراء، جاء فيه أن دولة رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي وجه "الجيش وقوات حرس الحدود ومنظمة الهلال الأحمر وأجهزة الدولة المختلفة إلى الإسراع في تهيئة المستلزمات اللازمة لاستقبال اللاجئين السوريين الذين تضطرهم الظروف الاستثنائية لبلادهم النزوح باتجاه العراق". ثم كنا في اليوم نفسه أمام بيان للناطق الرسمي باسم الحكومة يقول فيه هذه المرة إن "الحكومة العراقية قررت استقبال اللاجئين من أشقائنا السوريين وتقديم كل المساعدات اللازمة لهم وتوجيه قوات حرس الحدود والشرطة والمحافظات الحدودية لتقديم الدعم لهم" (أصوات العراق، ٢٣ تموز ٢٠١٢). ثم جاء تصريح المتحدث الرسمي باسم محافظة الأنبار قال فيه إن "رئيس الوزراء نوري المالكي أوعز بفتح مخيم للاجئين السوريين واستقبال العوائل القادمة من مختلف المدن السورية عبر المنافذ الحدودية العراقية" (أصوات العراق، ٢٣ تموز ٢٠١٢).

وفي اليوم التالي، الثلاثاء ٢٤ تموز ٢٠١٢ جاء قرار مجلس الوزراء في جلسته رقم ٣٢ الاعتيادية بـ "إنشاء مخيمات في المناطق الحدودية المناسبة (في القائم وربيعة) وتهيئة كافة المستلزمات الخدمية فيها"، فضلا عن "تخصيص مبلغ (٥٠) مليار دينار من احتياطي الطوارئ لسنة ٢٠١٢ لوزارة الهجرة لتغطية المنحة للقادمين العراقيين من المقيمين في سوريا وتأمين متطلبات مخيمات اللاجئين السوريين بضمنها النقل وفق تعليمات وزارة الهجرة والمهجرين".

انفراد في الصلاحيات والقرار

وبعد هذا التخبط من حقنا أن نتساءل:

أولا. هل تحدث السيد علي الدباغ يوم الجمعة بوصفه ناطقا باسم الحكومة العراقية، كما تفترض طبيعة وظيفته؟ أم تحدث بوصفه ناطقا باسم السيد المالكي؟ أم تحدث باسمه الشخصي؟ فقناة البي بي سي نقلت الخبر الأول يوم ٢٠ تموز بالقول "قالت الحكومة العراقية الجمعة إنها لن تتمكن من مد يد المساعدة للاجئين السوريين الراغبين في الفرار من الوضع المضطرب في بلادهم لهشاشة الوضع الأمني في العراق"، ذلك أن محرريها لا يمكنهم أن يتخيلوا أن الناطق الرسمي باسم الحكومة يمكن أن يصرح بأشياء لم تقلها الحكومة!

ثانيا. لماذا تغيرت مسوغات رفض استقبال اللاجئين السوريين في يومين فقط، من الأسباب الأمنية إلى الأسباب اللوجستية؟ وهل كنا مرة أخرى أمام تغيير في موقف الحكومة نفسها، أم رئيسها، أم الناطق باسمها؟

ثالثا. هل كون المستشار الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء علي الموسوي هو الذي نقل قرار الموافقة على استقبال السوريين، يعني عمليا أن القرار كان قرارا للسيد المالكي وليس للحكومة، لأنه لا صفة رسمية للسيد الموسوي في ما يتعلق بمجلس الوزراء. وهو ما أكده تصريح الناطق باسم محافظة الانبار. ولكننا كنا أمام بيان آخر للناطق الرسمي باسم الحكومة يتحدث فيه "باسم الحكومة" بشكل صريح هذه المرة وأنها قررت استقبال اللاجئين السوريين، من دون أن يوضح لنا الناطق الرسمي كيف تم اتخاذ هذا القرار؟ خاصة وأن مجلس الوزراء لم يجتمع مطلقا؟ اللهم إلا إذا افترضنا أن مجلس الوزراء الموقر يمكن له أن يتخذ قراراته من خلال "التليباثي"، أي التخاطر عن بعد!

رابعا. إن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على استقبال اللاجئين السوريين لم يصدر قبل يوم الثلاثاء في الاجتماع الاعتيادي الأسبوعي للمجلس.

يبدو جليا أن تصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة كانت ارتجالية وتعكس إرادة السيد المالكي شخصيا، وهو أمر تكرر كثيرا. والدليل على ذلك ما جاء في ما بعد من موقف مناقض أبداه السيد المالكي، ربما بسبب الضغوطات الأخلاقية قبل السياسية التي مارستها القوى السياسية العراقية، وفقط بعد ذلك قرر مجلس الوزراء أن "يبصم" على قرار رئيسه!

أي ببساطة اتخذ السيد رئيس مجلس الوزراء قرارا ليس من صلاحياته، ثم استخدم اسم الحكومة لتسويغ هذا القرار، ثم أقر هذا الموقف في جلسة مجلس الوزراء. فمن نلوم هنا: رئيس مجلس الوزراء على تجاوز صلاحياته؟ أم مجلس الوزراء على قبوله بدور "المحلل" لقرارات رئيسه الفردية؟ أم مجلس النواب ورئيس الجمهورية لتقاعسهما عن إنفاذ صلاحياتهما، تحديدا المادة ١١٠ من الدستور المتعلقة بسياسية الأمن الوطني والسياسية الخارجية؟

على الجانب الآخر، ظلت التعليقات محصورة في إطار البعد الأخلاقي والسياسي لقرار الرفض والقبول، ولكننا رصدنا تعليقين أجد من المهم الإشارة إليهما كي تكتمل الصورة. فبعد يوم واحد من تصريح الناطق الرسمي باسم مجلس الوزراء المتعلق برفض استقبال اللاجئين السوريين، وعلى الرغم من أن التصريح لم يتضمن أية إشارة إلى مصدر هذا الرفض، كما قدمنا، وجدنا السيد طارق حرب "الخبير القانوني" يصرح بأن "اعتذار رئيس الوزراء عن استقبال اللاجئين السوريين ومنع دخولهم إلى العراق كان موافقا لسلطته المقررة بحسب المادة ٨٧ من الدستور" ثم علق بأن الإنسانية والأخلاق لا يمكن أن تكون سببا في إلحاق الضرر بالعراق "فالإنسانية والأخلاق تكون لأهل العراق أولا قبل أن تكون للاجئين السوريين" (أصوات العراق في ٢٢ تموز ٢٠١٢). ثم كنا بعد القرار المناقض القاضي باستقبال اللاجئين السوريين أمام تصريح للسيد كامل أمين المتحدث باسم وزارة حقوق الإنسان بأن الوزارة "تثمن هذه الخطوة وتعدها خطوة إيجابية سوف تعكس أن العراق يحترم ويعزز حقوق الإنسان وهذا يسجل للعراق كمؤشر ايجابي" (صحيفة العالم، الأربعاء ٢٥ تموز ٢٠١٢). ولكن "الخبير القانوني" سكت تماما عند صدور القرار الثاني، وربما تغنى بإنسانية السيد رئيس مجلس الوزراء في موضع آخر! أما الناطق باسم وزارة حقوق الإنسان فانه لم يخبرنا لماذا صمتت وزارته عند الحديث عن رفض استقبال اللاجئين السوريين، وهو بالمناسبة لم يكن قرارا جديدا، وإنما هو قرار متخذ ومنفذ منذ بداية الأزمة السورية، ولكنه كان حريصا على التذكير بأن القرار الأخير يمثل "مؤشرا ايجابيا" على سجل العراق في مجال حقوق الإنسان!

من دون أن ينتبه إلى انه عمليا كان يقول أن امتناع العراق عن استقبال اللاجئين السوريين على مدى ١٧ شهرا من عمر الأزمة السورية كانت خطوة سلبية تعكس أن العراق لا يحترم حقوق الإنسان وأن هذا يسجل على العراق كمؤشر سلبي!!!

هل اكتملت الصورة؟ وهل يمكن لأحدكم أن يقول لي في أي اتجاه نحن سائرون؟

ظـــواهـــــر مـــرفـــوضـــة

علي عبيد

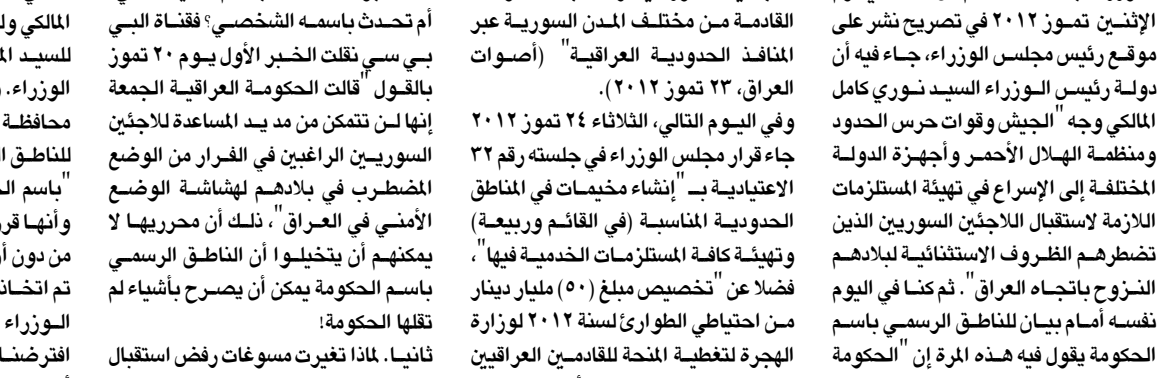
شارع المتنبي...الثقافة متبوعة لاتابعة

تنمو في حركتنا الثقافية ظواهر غريبة لا تتسق مع الروح المرهفة والحساسة للمثقف والثقافة في آن، منها ظاهرة التجمعات الصغيرة، أو (الشلل) التي تنطوي على بعضها لتشكل مجموعة لها مصالحها التي تدافع عنها، وتعمل هذه التكتلات من اجل تحصيل المنافع المختلفة لأعضائها، أو الذين ينتمون لها، بطبيعة الحال هناك مجموعات أخرى مختلفة غالبا ما يكون همها إبداعيا بحتا، وهذه تغني الثقافة ولا تقف بالضد من تطورها، وهي ليست جديدة على الحركة الثقافية العراقية، إذ غالبا ما كانت تظهر بيانات شعرية وسردية وحتى نقدية أو فنية تعلنها مجموعة من الأدباء والكتاب والمثقفين أو الفنانين، ترمي التأسيس لحركة أو اتجاه أدبي أو فني جديد، وهذا يرفد الثقافة ويزيد من طابعها الحيوي. ولكن كلامنا هنا يتعلق بانعكاسات المحاصصة السياسية على الثقافة، وظهور المجموعات الثقافية التي تتأثر بالطابع السياسي وصراعات الكتل والأحزاب والشخصيات والمؤسسات التابعة لها، فتظهر الساحة الثقافية وكأنها فضاء للصراع الثقافي وإفرازات السياسة، بدلا من إعطاء النموذج الأمثل للآخرين في العلاقات الإنسانية والإبداعية المتنوعة.إن الثقافة هي الصورة النقية المصغّرة للمجتمع، والمثقف هو الخلية الأصغر والأنقى التي تتكون منها الثقافة وتوابعها، وفي حال أصيب المثقف بداء ثقافي سلوكي أو فكري ما، فإن الأمر سينعكس على الثقافة حتما، وحين تتضخم حالة الداء لتشمل مجموعة مثقفين، ثم مجاميع متعددة تلهث كلها صوب تحقيق منافع (مادية في الغالب)، فإن صورة الثقافة وجوهرها أيضا يبدوان غاية في التشوّه، وبدلا من أن يقدم المثقف نفسه كنموذج داعم للمجتمع، وبدلا من أن تقدم الثقافة ما يُنتظر منها من دور يهدف لارتقاء المجتمع، يحدث العكس تماما، فتجد المثقف عضوا (مافيوي) ينتمي إلى مجموعة معينة يلتقي أعضاؤها على أهداف غير معلنة، لكنها في الغالب تبغي المنفعة المادية، وهكذا الأمر بالنسبة للشلل أو المجاميع الثقافية الأخرى، التي لم يكن هدفها إبداعيا قط، إنما هدف ينحو لتحصيل المنافع بشتى الطرق والوسائل، وهذا ما يقود إلى حالات من الصراع مختلفة، وبهذا يتحول المثقف من عقل متنور يضيء درب الآخرين بوعيه وثقافته وسلوكه المتحضّر، إلى شخص عادي لايحمل من الوعي ما يكفي لكي يكون النموذج الأفضل للناس، وإذا تكررت نسخة هذا النوع من المثقفين، وتكاثرت مجموعات المثقفين المصلحية، فإن الثقافة برمتها تتحول إلى ساحة للتنافس المادي غير الشريف، وبدلا من أن تعطي النموذج الأصلح للطبقات الأخرى في المجتمع، كالطبقة السياسية مثلا، تصبح بؤرة حاضنة للأمراض التي يصدرها السياسيون لها.

وهنا تنعكس الحالة تماما، وهو أمر يمكن أن نلاحظه الآن في ثقافتنا، فهناك من يتحدث عن تكتلات متضاربة للمثقفين، وبعضهم من يرى صورة واضحة للمحاصصة السياسية تنمو بين المثقفين أنفسهم، الأمر الذي أسهم في ظهور الشللية، كمظهر من مظاهر ثقافتنا الراهنة، وقد يُطرح تساؤل مفاده وما الضير في أن ينتمي المثقف إلى هذا الحزب أو ذاك؟ وهو أمر مقبول تماما، بل لابد للمثقف أن يحدد مسارا فكريا سياسيا يؤمن به ويعمل على نشره وترسيخه، لكن كل هذا يجب أن يتم في إطار بعيد عن الطابع الشللي للثقافة، وحينما ينتمي المثقفون إلى أحزاب مختلفة هذا لا يعني انتقال تجاذبات الأحزاب إلى الثقافة نفسها، وهو ما يحدث الآن في ثقافتنا، هذا الواقع البائن لا احد يستطيع أن يلغي حضوره، أو ينفي حدوثه، وقد يبدو إلغاؤه غير ممكن، ولكن الممكن هو استمرار التنافس في إطار ثقافي نزيه وشفاف، يحسّن الصورة للسياسيين ولا يصبح انعكاسا لصراعاتهم، أو صورة مستنسخة عنهم.

بهذا تكون الثقافة والمثقف متبوعا وليس تابعا من لدن الآخرين، السياسيين أو غيرهم، هذا الأمر يتطلب وعيا جماعيا للمثقفين بغض النظر عن طبيعة انتمائهم السياسي، لكي تبقى الثقافة العراقية صمام أمان يسهم بدرء مخاطر الفتن ومظاهر اللااستقرار التي قد تظهر هنا أو هناك في هذه المرحلة المهمة والحساسة من تاريخ العراق.

مـــاذا سينـــتظر الحكومة ؟

د. مهند البراك

تتزايد المشاكل التي يواجهها العراقيون برجالهم و نسائهم و أطفالهم و شيوخهم منذ تشكيل الحكومة القائمة.رغم نجاحات في دورتها السابقة.، وسط تزايد النهب و السرقات الفلكية و الفساد الإداري الذي شمل حتى مسؤولي و منتسبي "هيئات النزاهة" . . و قيل الكثير و كُتب و نُشر أكثر حتى صارت أخبار البلاد تغطي مساحات كبيرة في بيانات العديد من المنظمات الدولية الإنسانية و الحقوقية، الأمر الذي لم يعد يجدي معه اتهام جهة أو جماعة بعينها بكونها هي التي تدبّر ذلك لـ (تتصيّد في ماء عكر).

بل يشير مجرّبون و عارفون إلى أن خطورة ما تصل إليه الأحوال، قد لا تعد تجدي معها محاولات الكتل المتنفذة لسحب الثقة من الحكومة ثم تخفيف ذلك إلى (استضافة السيد رئيس الوزراء إلى البرلمان للمناقشة)، في وقت ترتفع فيه الخطوط الحمراء لحدود مماحكات الكتل المتنفذة مهددة وجود الكتل المتنفذة ذاته، الكتل التي تكوّنت على أساس السكّة التي رسمها الحاكم الأميركي السابق بريمر و على أساس مواقف الناخبين حينها رغم أنواع التلاعبات في عمليات الانتخابات.إن الارتفاع الكبير في درجات حرارة صيف تموز اللاهب و تواصل و تزايد انقطاع الكهرباء أساسا، و تواصل تعثر توفر الماء الصالح للشرب، و ديمومة خراب مشاريع الصرف الصحي و النتائج الوخيمة لذلك في بلاد يعرف أهلها بأنها بلاد المليارات البترودولارية و الأمن و المعادن النادرة من الذهب و الزئبق الاحمر والى عوائل معادن الكولتان الفوق الأرضية والأنواع المتقدمة من اليورانيوم وغيرها، رغم التعتيم الجاري على قيمها الهائلة، و التي ابتدأت العمليات المتنوعة لسرقتها بأنواع فرق الكوماندوز مع اشتعال الحرب الخارجية التي أسقطت الدكتاتورية و أسقطت الشعب في فخ المحاصصة . . . المعادن التي تتراكض عليها شتى الاحتكارات الدولية دافعة أموالا لايحدها حدود إلا حدود الفساد و الكومّشن الذي أصاب ويصيب أعدادا متزايدة من أفراد الطبقة الحاكمة بكتلها المتنفذة . .

و يشير خبراء إلى أن الشعور المتزايد للمواطن العراقي بكونه رقما لاقيمة له و رقما يزداد انسحاقا، في حرب لصوصية من نوع جديد يشارك فيها أقطاب دولية و إقليمية و داخلية بالشعارات الطائفية و العرقية . . وفي منطقة بدأت تلتهب أكثر بتصاعد الصراع الدامي لإسقاط بشار الأسد و اضطرار عراقيي المهجر السوري إلى العودة بكل الطرق إلى بلادهم بعد ضياعهم الطويل في الغربة و فقدانهم من جديد حتى للحد الأدنى الذي اضطروا لقبوله مرغمين و انسداد جدوى الهروب من الواقع، و بروز دور الجماهير أكثر من اجل تحقيق الحد الأدنى لمقومات العيش بعد أن جرى تغييب ذلك الدور و تشويهه . . كل ذلك و غيره سيشكل من جديد مرتعا خطرا لمنظمات إرهابية جديدة و في مقدمتها (القاعدة) التي صارت تعلن عن خططها الإجرامية بصوت عال، بتحالفاتها الجديدة . .

و يشيرون إلى أن تواصل إهمال الحكومة لشعبها و تزايد معاناته . . قد تصل إلى حدود قد لايخفف منها تصاريح أو هبات مادية أو توافقات على برامج و إعادة رجال من الزمن البائد على خطورتها، و لامشاريع مكتوبة و مدبجة على ورق، و لاحتفالات لنجوم ترفيه . . . بعد أن ابتعدت الطبقة الحاكمة عن الشعب الذي يزداد تغرّبا عنها حتى بما يردد في مواكبه المذهبية، الأمر الذي صار يتطلب من الطبقة الحاكمة إجراءات عملية فورية بمستوى سرعة التطورات الجنونية الجارية، التي تعود إلى درجة كبيرة إلى نتائج أعمالها هي :

وإلا فان التظاهرات التي اندلعت في البصرة و في أنحاء أخرى في البلاد إن اندلعت ليلا و صارت تتواصل نهارا غير عابئة بالرصاص الذي ينتظرها كما أخمدت به في السابق . . بل صارت تهدد بقطع أنابيب النفط الذي تشعر بكونه لم يجلب لها إلا التعاسة و الخوف، بعد أن بدأت الجماهير لاتسمع حتى آراء الأحزاب الداعية إلى اتباع الأصول القانونية، لأنها رأت بتجربتها أنها لاتجدي . . رغم النصوص الدستورية الواضحة في ذلك.

ويرون أن الطبقة الحاكمة بكتلها النافذة إن لم تحقق شيئا ملموسا للمواطن يبدأ بالتخفيف الفعلي من مآسيه اليومية، ليتواصل على منحه حقوقه الإنسانية الأساسية، قد لاتوقفه أية حجة بعد أن ذاق و يذوق المرارات كلها ، و قد يهدد بانفجار شعبي مدوٍّ أو بانتفاضة لاتبقي و لاتذر بعد أن استمر على الفقدان و الضياع طيلة تسع سنوات . . و الماكنة العسكرية الإيرانية مشغولة في سوريا وبأحداثها الداخلية وبالحصار المفروض عليها.